

أثر الكبح المالي على البطالة في الدول النامية

نسرین فايز أحمد بدوي *

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الكبح المالي على البطالة في الدول النامية، من خلال تحليل فرضية البحث وهي: "يؤدي الكبح المالي إلى زيادة معدلات البطالة في الدول النامية". ولذلك استعان البحث ببعض الدراسات التي تناولت الكبح المالي والبطالة في الدول النامية لتحليل العلاقة بينهما. وقد قامت الدول النامية باتباع سياسة التحرير المالي لتخفيض الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي عليها.

وينقسم البحث إلى عدة أجزاء، فيقدم الجزء الأول تحليلاً للكبح المالي من حيث: مفهومه ومظاهره؛ وأدواته؛ وأسباب انتشاره؛ والآثار الناتجة عنه. وكذلك قدم هذا البحث تحليلاً عن البطالة في الدول النامية من حيث مفهومها؛ وأشكالها؛ وأسباب انتشارها في الدول النامية في الجزء الثاني. ثم تناول دور الكبح المالي في رفع معدلات البطالة في الدول النامية، وأخيراً عرض البحث نموذجاً قياسياً لإبراز العلاقة الطردية بين الكبح المالي والبطالة في الدول النامية.

وقد توصل البحث إلى أن اتباع سياسة الكبح المالي في الدول النامية يعمل على زيادة حجم البطالة فيها.

الكلمات المفتاحية: الكبح المالي، الإحتياطي القانوني، البطالة، التحرير المالي.

* مدرس الاقتصاد - المعهد العالي للحاسب الآلي كينج مريوط - الاسكندرية

The impact of Financial Repression on Unemployment in Developing Countries

Abstract

The main objective of this research is to investigate the impact of Financial Repression on Unemployment in Developing Countries, through explaining its main hypothesis which states that "There is a positive relationship between Financial Repression and Unemployment in Developing Countries". This research has been helped by some studies on Financial Repression and Unemployment in Developing Countries to analyze the relationship between them. So, Developing Countries use Financial Liberalization policy to reduce the negative effects of Financial Repression on it.

This research is divided into parts. For the first part presents an analysis of Financial Repression in terms of: the concept, its appearance, tools, the reasons for its spread and the effects resulting from it. Second part discuss Unemployment in Developing Countries in terms of its concept, types, reasons for its spread. In part three from this research shows Financial Repression and increasing Unemployment in Developing Countries. Finally, this research shows econometric model of the relationship between Financial Repression and Unemployment in Developing Countries.

The research reached to that Financial Repression increasing Unemployment in Developing Countries.

Key Words: Financial Repression, Legal Reserve, Unemployment, Financial Liberalization.

● مقدمة:

تعانى العديد من دول العالم وخاصةً الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم فيها، وتمادي البنوك في منح الائتمان، مما وسع دائرة الإفلاس للمؤسسات المالية. وهذا أجبر تلك الدول على اتباع سياسة الكبح المالي، التي فرضت قيوداً على الجهاز المصرفي، وأثرت على حجم الاستثمار في الدول النامية. وقد أدى ذلك إلى تخفيض التشغيل وزيادة معدل البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي. ولتخفيض الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي اتجهت هذه الدول إلى اتباع سياسة التحرير المالي التي يجب اتباعها تحت رقابة.

ولكي يتم توضيح ذلك سيتم تناول الكبح المالي وعلاقته بالبطالة في الدول النامية، من خلال عرض: مفهوم ومظاهر الكبح المالي؛ وأدواته؛ وأسباب انتشاره؛ والآثار الناتجة عن انتشاره. وكذلك البطالة في الدول النامية من حيث مفهومها، وأشكالها، وأسباب انتشارها فيها. وأيضاً دور الكبح المالي في زيادة معدلات البطالة في الدول النامية، وللتأكد من ذلك سيتم إعداد نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الكبح المالي والبطالة في الدول النامية.

● الأدبيات السابقة:

- دراسة (Reinhart, et al., (2011):

أوضحت هذه الدراسة أنه بسبب اتساع دائرة الديون وتكلفة خدمتها في بعض دول العالم زاد حجم العجز المستدام فيها. وهذا أجبرهم على اتباع عدة سياسات لتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، منها: إعادة هيكلة الدين؛ واتباع سياسة الكبح المالي الموجه للأموال الحكومية وليس للمقترضين وتكون تكلفة خدمتها أقل من سعر السوق. وأوصت الدراسة بأن الحل الذي يساعد هذه الدول للتغلب على مشكلة ارتفاع الديون العامة فيها هو اتباعها لسياسة الكبح المالي لما لها من دور في تخفيض الديون والإبقاء على تكلفة خدمة الديون عند مستوى مناسب.

- دراسة سامر فخري؛ أسو قادر (2016):

قدمت هذه الدراسة تحليلاً عن تطبيق العراق لسياسة الكبح المالي وأبعادها. وقد ميزت بينها وبين سياسة التحرير المالي التي اتبعتها في الفترة (1998-2011).

وبينت الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً لسياسة التحرير المالي على مؤشر الربحية المصرفية للبنوك التجارية الأهلية نتيجة تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف. كما أن هناك أثراً سلبياً على مؤشر الربحية المصرفية للبنوك التجارية الحكومية نتيجة التغيرات في السياسات الاقتصادية بالعراق خلال فترة الدراسة. وقد أنشأت الدراسة نموذجاً قياسيًّا عن تأثير التحول في السياسات على مؤشر الربحية المصرفية، وخلصت إلى أن سعر الفائدة وسعر الصرف يؤثران إيجابياً على مؤشر الربحية للبنوك الأهلية، وعكسياً بالنسبة للبنوك الحكومية.

- دراسة منى عامر (2012):

عرضت هذه الدراسة تحليلاً عن سوق العمل في مصر والتقدم فيه من حيث مشاركة قوة العمل، ومعدلات البطالة بين الشباب والنساء، وكذلك مشكلات سوق العمل الهيكلية. كما عرضت دور سياسات سوق العمل الفاعلة وأثرها المتوقع ومعايير التقييم الخاصة بها. كما قدمت تفصيلاً لسياسات التوظيف في مصر وتقييمها. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات سوق العمل التي تم تطبيقها منذ عام 2000 لم تتمكن من حل المشكلات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل في مصر بالرغم من النمو الاقتصادي. وذلك بسبب أن الغرض من هذه السياسات توفير حلولاً قصيرة الأجل لعيوب سوق العمل وليست طويلة الأجل. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات سوق العمل من خلال وضع خطة عمل قومية لتوظيف الشباب، واستراتيجية لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني.

- دراسة (International Labor Organization (2022):

أوضحت الدراسة اتجاهات التوظيف العالمية للشباب والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل، مع التركيز على تأثير أزمة كوفيد 19 على الاستثمارات والمجالات الخضراء والرقمية في الدول النامية. وقد حللت الدراسة البطالة ومشاركة القوة العاملة من السكان، ومدى ارتباطها باضطرابات التعليم والتوزيع القطاعي للعمالة. وكذلك تناولت الدراسة مدى إمكانية الاقتصادات الرقمية والخضراء لتوفير فرص عمل لائق للشباب. ووضعت عدة توصيات لوضع السياسات لتحقيق انتعاش لسوق العمل بالنسبة للشباب.

- دراسة (Siddiqa (2021):

قدمت هذه الدراسة وصفاً لمحددات البطالة في الدول النامية، حيث ألفت الضوء على نحو عشرة دول نامية خلال الفترة 2000-2019. وذلك باستخدام نموذجاً قياسياً لمحددات البطالة في تلك الدول وهي: التضخم؛ والنواتج المحلي الإجمالي؛ والتحويلات المالية؛ وسعر الصرف؛ والانفاق على التعليم. وقد أوصت بضرورة السيطرة على النمو السكاني؛ وإزالة العجز في ميزان المدفوعات؛ والسيطرة على التضخم؛ ورفع الناتج المحلي الإجمالي؛ وتخصيص المزيد من الإنفاق على التعليم حتى يمكنها التحكم في البطالة.

- دراسة خديجة بورغدة (2021):

عرضت الدراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لتونس خلال الفترة 1986-2017. وأشارت إلى اتجاه العديد من الدول النامية لإتباع سياسة التحرير المالي للتخلص من الآثار السلبية الناتجة عن اتباعهم لسياسة الكبح المالي التي استمرت فترة طويلة من الزمن. وذلك لأنها لم تحقق النمو الاقتصادي المطلوب، ولم تساعد على توفير الموارد اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ولكن كان لسياسة التحرير المالي الدور في تحفيز الإدخار ورفع الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. حيث تلغى سياسة التحرير المالي القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وتخصيص الائتمان المحلي، وترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى السوق. وقد أكدت الدراسة على اتباع دولة تونس لسياسة الكبح المالي منذ 1986 ولكن مع أزمة الدين وانخراطها في الانفتاح والتزامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الذي ألزمها لاتباع سياسة التحرير المالي. واختبرت الدراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في تونس في الفترة 1986-2017، وتوصلت إلى أن سياسة التحرير المالي في تونس تعتبر غير مكتملة نتيجة أنها لا تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

- دراسة نبيلة مرماط؛ نادية عليلي (2023):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية سياسة التحرير المالي في ظل التحولات الاقتصادية، وتأثير تطبيقها على بعض الدول النامية. كما أبرزت الدراسة أهم الدوافع لاتباعهم تلك السياسة التي ترفع معدلات الفائدة الإسمية إلى أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، وتعمل على التخلص من توجيه الائتمان وفتح

المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي. مما يزيد من العمق المالي والإدخار ويرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية.

● مشكلة البحث:

يتسع حجم البطالة في الدول النامية وخاصة في فترة الأزمات الحالية التي يمر بها العالم من انتشار الوباء (كوفيد-19)؛ والحروب. وكان اتباع هذه الدول لسياسات اقتصادية لمواجهة هذه الأزمات كسياسة الكبح المالي أحد أبرز أسباب اتساع حجم البطالة فيها، نتيجة أنها تعرقل عمل الاستثمار بما يؤثر بالسلب على التشغيل والنمو الاقتصادي. وقد جعل هذا من الصعب عليها تقليص حجم البطالة فيها. وهذا يؤثر بالسلب على اقتصادها، حيث بلغ حجم البطالة فيها نحو 11.2% عام 2023 (International Labour Office (ILO), 2023: 19).

ووفقاً لما تقدم يتضح أن توفير الكبح المالي قد يساهم في زيادة البطالة في الدول النامية. وبالتالي فإنه يتعين دراسة مدى تأثير الكبح المالي على البطالة في هذه الدول.

● فرضية البحث:

وتتمثل فرضية البحث في:

"يؤدي الكبح المالي إلى زيادة معدلات البطالة في الدول النامية".

● هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى مساهمة الكبح المالي في ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية، وذلك من خلال تحليل وقياس أثر الكبح المالي على البطالة في الدول النامية خلال الفترة 2010-2019. وعليه يمكن توضيح هذا الهدف تفصيلاً عن طريق:

- استعراض الكبح المالي.
- تحديد العوامل المؤثرة على البطالة في الدول النامية.
- قياس أثر محددات البطالة عليها في الدول النامية وضمونها الكبح المالي.

• أهمية البحث:

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الكبح المالي، وتلك التي تناولت البطالة في الدول النامية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير الكبح المالي على البطالة في الدول النامية. حيث إن الكبح المالي يعمل على سوء توجيه الإئتمان المصرفي بما يؤثر بالسلب على تطوير القطاع الخاص، وهذا بدوره يسهم في زيادة معدلات البطالة في الدولة. وبالتالي تبرز أهمية هذا البحث في تقديمه إسهاماً لبحث وتحليل الكبح المالي، وإظهار الظروف التي تساعد على تقليل انتشاره في الدول النامية، ومدى مساهمة ذلك في الحد من ارتفاع معدلات البطالة فيها. وعليه سيقوم البحث بمساعدة السلطات في الدول النامية لاتخاذ السياسات اللازمة لتقليل الكبح المالي وفقاً لظروف هذه الدولة.

• منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي في توضيح العلاقة بين الكبح المالي، والبطالة في الدول النامية. وذلك من خلال تحليل الدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالكبح المالي والبطالة في الدول النامية. كما يعتمد على المنهج الاستنباطي لاختبار تأثير انتشار الكبح المالي على البطالة في الدول النامية، وذلك باستخدام بيانات مجمعة تضم 150 مشاهدة لعدد 15 دولة نامية في الفترة الزمنية 2010-2019.

1- الكبح المالي Financial Repression:

يُعد الكبح/التقييد المالي أحد أبرز السياسات التي اتجهت إليها معظم دول العالم وخاصةً الدول النامية، بعد أن عانت من ارتفاع المستوى العام للأسعار فيها. وعليه انتشر مصطلح الكبح المالي نتيجة لحاجة بعض دول العالم إلى تخفيض حجم التضخم وآثاره السلبية فيها. وعليه يمكن توضيح الكبح المالي من حيث: مفهومه ومظاهره، وأدواته، وأسباب انتشاره، والآثار المترتبة عليه. كما يلي:

1-1 مفهوم الكبح المالي، ومظاهره:

وأطلق عليه أيضاً مصطلح التقييد المالي، وقد قام Fry بالتفرقة بين الكبح المالي والتقييد المالي، حيث إن الدول التي تتبع سياسة التقييد المالي هي من تمارس جميع أشكال التدخل في السوق المالية للحصول على موارد مالية إضافية، وأن هذا التقييد لا يتحول إلى كبح مالي إلا في ظل وجود معدلات تضخم مرتفعة (Fry, 1995: 2).

وتوجد عدة تعريفات للكبح المالي فعرفه Mckinnon بأنه انعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الاقتصادي وخاصةً المجال المالي، ويظهر هذا التدخل من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بنشاط الجهاز المصرفي، والتي تؤدي إلى الحد من حريته (Mckinnon, 1973: 7). كما قدم Levine وKing الكبح المالي على أنه سياسة تؤدي إلى تقليص حجم الخدمات المالية المعروضة من النظام المالي على المدخرين، والمقاولين، والمنتجين وبالتالي الحد من نمو الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وتُبطئ معدلات النمو الاقتصادي. وكذلك عرفاه على أنه مجموعة من السياسات والقوانين والقيود الكمية والنوعية التي تفرضها الحكومة على النظام المالي والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة (King and Levine, 1997: 517). كذلك تم تعريف الكبح المالي على أنه مجموعة الإجراءات والقيود التي تخص النظام المالي للدولة وتتخذتها السلطة النقدية فيها لزيادة الاستثمار وتحقيق أهداف اقتصادية معينة (وفاء شهبون، 2016: 28-29).

ويتضح مما سبق أن الكبح المالي عبارة عن مجموعة من القوانين والضوابط والقيود المالية المفروضة من قبل الحكومة، بما لا يسمح للوساطة المالية بتوظيف قدراتها المتاحة. ونتيجة لذلك تسود في ظل سياسة الكبح المالي العديد من أنظمة الصرف المختلفة، وهذا يهدد الاستقرار المالي في الدولة؛ ويرفع معدلات البطالة فيها، بالرغم من أنها تساهم في تخفيض معدلات التضخم. وبذلك فإن هذه السياسة تمثل اختلال للنظام المالي يتزامن مع بيروقراطية مفرطة فيه، مما ينتج عنه تشوهات في أسعار الفائدة وتحيز الإئتمان إلى بعض الفئات. علماً بأنه يزداد انتشار سياسة الكبح المالي في الدول النامية في العالم كمحاولة منها لتقليص حجم التضخم فيها وخاصة في فترة الأزمات.

ويمكن توضيح مظاهر الكبح المالي من العرض السابق لمفهومه، والتي تتلخص في (صندوق النقد الدولي، 2008):

- تحديد سعر الفائدة على القروض والودائع،
- توجيه الإئتمان،
- فرض ضريبة ضمنية مرتفعة على القطاع المصرفي،
- إلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية ذات العائد المنخفض،
- فرض قيود على حركة رأس المال،
- فرض قيود على حرية الدخول في القطاع المصرفي.

وقد تلجأ الدولة لاتباع الكبح المالي كسياسة للتحكم في النظام المالي والمصرفي مستخدمه في ذلك عدة أدوات، وهي:

2-1 أدوات الكبح المالي:

قامت العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية باستخدام سياسة الكبح المالي من خلال تدخل الحكومة في النظام المالي والمصرفي بعدة أدوات منها (وفاء شهبون، 2016: 26-27):

- 1- التدخل في إدارة المؤسسات المالية عن طريق الملكية المباشرة لرؤوس أموالها.
- 2- توجيه الإئتمان بوضع حد أقصى للإئتمان الموجه لقطاعات معينة، وحد أدنى لقطاعات أخرى.
- 3- التحكم في سعر الفائدة من خلال وضع حدود أقصى وأدنى له.
- 4- التأثير على النظام المالي بفرض ضرائب على البنوك فيما يتعلق بالوساطة المالية، والتي قد تكون مباشرة باقتطاع ضرائب على أرباح البنوك، أو غير مباشرة بإلزامها بالاحتفاظ بنسبة ثابتة من ودائعها في شكل إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي.
- 5- فرض نسب سيولة مرتفعة على البنوك، والمبالغة في مكوناتها من الأوراق المالية الحكومية منخفضة العائد بصورة تُقيد إدارة المحفظة المالية للبنوك وتُخفض عائدها.
- 6- فرض قيود على حرية دخول القطاع المالي من خلال تعطيل التراخيص الحديثة، وعلى تملك المؤسسات المالية الأجنبية أسهم محلية، وعرقلة

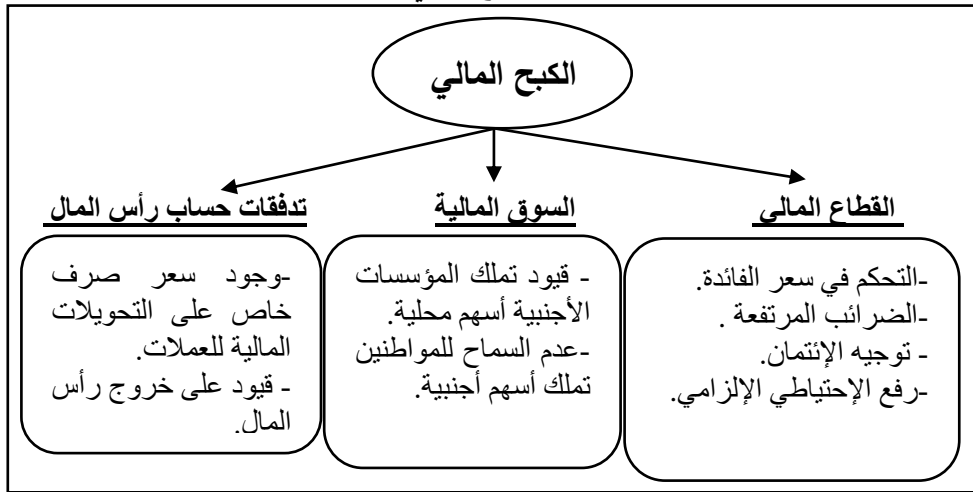
حرية حركة رؤوس أموال المؤسسات المالية بفرض قيود على ملكيتها. وكذلك وضع قيود على الخروج من القطاع المالي بمنع البنوك و وحدات الوساطة المالية من التصفية.

7- رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي بما يتعدى الغرض الرقابي منها، مما يجعلها تعمل كضريبة مستترة على عملية الوساطة المالية.

ومما سبق يمكن تلخيص الأشكال المختلفة للكبح المالي للأنظمة المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1)

أشكال الكبح المالي



المصدر: الشكل السابق استنتجه الباحث من مفهوم ومظاهر وأدوات الكبح المالي.

3-1 أسباب انتشار الكبح المالي:

اتسع انتشار سياسة الكبح المالي في العديد من دول العالم وخاصةً الدول النامية نتيجة لعدة أسباب (وفاء شهبون، 2016: 28-29):

أولاً: أوضاع القطاع المالي والمصرفي فيها: حيث عانت هذه الدول من عدة مشكلات اقتصادية هيكلية مثل، فشل السوق المالية نتيجة غياب الكثير من الخدمات والأدوات المالية منها. كما أن الأسواق المالية في تلك الدول ينتشر فيها

احتكار عدد قليل من وحدات الوساطة المالية مع عدم وجود نظم رقابة فعالة. كل هذا في ظل إنعدام الشفافية في السوق المالية للدول النامية فلا تتاح معلومات مالية كافية عن المتعاملين من مقترضين ومقرضين، مما نتج عنه زيادة درجة المخاطرة في إجراء المعاملات المالية.

ثانياً: حاجة الدول النامية إلى تمويل عجز الموازنة بأقل تكلفة: حيث إنها في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة لها؛ وعجز الأسواق المالية والقطاع المصرفي عن القيام بتمويل التنمية فيها، لجأت لتمويل عجز الموازنة العامة بها بأقل تكلفة من خلال اتباعها سياسة الكبح المالي كوسيلة لذلك.

ثالثاً: النظم والقوانين المنتشرة في السوق المالية في تلك الدول: حيث قامت بوضع أسقف لأسعار الفائدة الإسمية بما يجبر الجهاز المصرفي على تطبيق سياسة الكبح المالي لتعويض الخسارة الناتجة عن تلك القوانين.

رابعاً: قيام البنوك داخل الجهاز المصرفي بالدول النامية بتحفيز الأفراد على إيداع مدخراتهم لديها: مما جعلهم يتمادون في رفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات تتعدى سعر الفائدة الحقيقي، وهذا أدى إلى ضرورة وضع أسقف لأسعار الفائدة الإسمية. بما يؤثر على الإستثمار والشغل، فزيادة أسعار الفائدة ترتفع تكلفة الإستثمار وهذا بدوره دفع الدول النامية لتطبيق سياسة الكبح المالي فيها.

4-1 الآثار الناتجة عن انتشار سياسة الكبح المالي:

نتج عن انتشار تطبيق سياسة الكبح المالي في معظم دول العالم وخاصة النامية عدة آثار سلبية أبرزها (سامر فخري؛ أسو قادر، 2016؛ 367-368):

- ظهور أسعار فائدة حقيقية سلبية في هذه الدول نتيجة تدنى أسعار الفائدة الإسمية على الودائع والقروض بما يرفع من معدلات التضخم، وهذا بدوره يخفض العوائد المالية بوجه عام.
- الجاذبية الأقل للأصول المالية المحلية في تلك الدول عن الأصول المالية الأجنبية.
- سوء توجيه الإئتمان للقطاعات الاقتصادية التي يجب دعمها، وهذا قد يكون لاعتبارات سياسية مما يؤثر سلباً على تطوير القطاع الخاص، وعلى ربحية البنوك التجارية.

- انخفاض درجة العمق المالي⁽¹⁾ بما يُضعف قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل استثماراتها.
- اتساع انتشار غسل الأموال وهروبها إلى الجنات الضريبية⁽²⁾.

ويتضح مما سبق أن انتشار سياسة الكبح المالي في الدول النامية ساهم في تعطيل الاستثمار وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي فيها، وهذا يرفع معدلات البطالة في الدول النامية. ولتوضيح ذلك يتعين إبراز البطالة في الدول النامية، فيما يلي:

2- البطالة في الدول النامية:

يتسع حجم البطالة في معظم دول العالم وخاصةً الدول النامية نتيجة ارتفاع تعداد سكانها، والسياسات الاقتصادية المتبعة فيها أثناء فترة الأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة. وللتعرف عليها سيتم تناول مفهومها، وأشكالها، وأسباب انتشارها في الدول النامية، فيما يلي.

2-1 مفهوم البطالة وأشكالها في الدول النامية:

تعددت التعريفات المقدمة للبطالة من قِبَل الاقتصاديين والمنظمات الدولية وأبرزها منظمة العمل الدولية التي عرفت البطالة على أنها: عدد الأفراد القادرين على العمل والباحثين بجديّة عنه ولكن لم يجدوا عمل، وكذلك الأفراد الذين لا يحصلون على أجور منتظمة ويتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة. كما أنها اعتمدت ثلاثة معايير لتعريف البطالة وهي: **دون عمل**: الفرد الذي يدخل ضمن الفئة العمرية المناسبة للعمل ولم يعمل لأكثر من ساعة واحدة خلال الفترة التي تم فيها جمع بيانات الإحصاء؛ **صالح للعمل حالياً**: الفرد المتاح للعمل خلال فترة جمع البيانات؛ **باحث عن عمل**: الفرد الذي يسعى بجديّة للحصول على عمل مدفوع الأجر أو يسعى للحصول على دخل من خلال عمل يديره لحسابه الخاص (International

(1) يُعرف العمق المالي على أنه وجود سوق مالية تتوافر فيها أوامر بيع وشراء مستمرة للورقة المالية، وحدث أي خلل في الكميات المطلوبة والمعوضة منها يؤدي إلى تغيير سعرها، ويُقلل الخسائر الرأسمالية عند حدوث العكس (أنور النقيب، 2021: 1115).

(2) تُعرف الجنات الضريبية بالدول التي تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أية ضرائب مطلقاً، حيث تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب مما يساعدهم على التهرب من دفع الضرائب من بلادهم الأصلية (نسرين بدوي، 2022: 173).

Godfreg (2015: 7). Labor Organization (ILO). كما قدم Godfreg تعريفاً للبطالة بأنها "كل الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه" (Godfreg, 1986: 137). بينما وضع الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والأحصاء بأنها "الأفراد في سن 15 سنة فأكثر الذين يقدرّون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه" (الجهاز المركزي للتعبئة العامة، 2022).

وسيتّم إبراز المفاهيم المختلفة للبطالة في الدول النامية من خلال أشكالها المنتشرة فيها، وهي (راوية محسوب، 2016: 197):

- **البطالة المزمّنة:** ويزداد انتشار هذا النوع من البطالة في الدول النامية نتيجة جمود الاستثمارات وعدم تنوع الطاقة الإنتاجية فيها. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات التكوين الرأسمالي، وزيادة الاستثمارات الموجهة للقطاعات غير الإنتاجية، واتّباع تلك الدول سياسات تقييدية للنظام المالي تعرقل الاستثمار. هذا بالتزامن مع ضعف المدخرات والذي من شأنه رفع أسعار الفائدة بما يؤدي لسيادة حالة من عدم التأكد في السوق المالية ويقلل التشغيل.
 - **البطالة المقنّعة:** وهي عبارة عن الأفراد العاملين الحاصلين بالفعل على عمل ولكنهم لا يقومون بأداء عمل فعلي، فهي وظائف كمسمى وبدون عمل حقيقي. وهي أحد أشكال البطالة المنتشرة في الدول النامية وخاصة في القطاع الزراعي والمناطق الريفية، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فيها يُعتبر صغير الحجم فلا يمكنه استيعاب الأعداد الكبيرة للسكان في سن العمل في تلك الدول. وبسبب ذلك يزداد عدد العمالة في القطاع الزراعي لدرجة أن تكون إنتاجيتهم الحدية تساوى الصفر أو سالبة في بعض الدول. وهذا يعني أن تخفيض عدد العمالة يزيد من الإنتاج الزراعي الكلي، ودليلاً على ذلك استيراد الدول النامية للمنتجات الزراعية.
- وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية ينتشر فيها البطالة المقنّعة في الأعمال لبعض الوقت أو الموسمية وتجار التجزئة. هذا بالإضافة إلى أن انتشارها داخل الإدارات الحكومية في العديد منها نتيجة القواعد المنظمة لتعيين الموظفين.
- **البطالة الموسمية:** التي سبق الحديث عنها ضمن البطالة المقنّعة وهي أكثر انتشاراً في الدول النامية نتيجة الظروف التي تتعرض لها والهيكل الاقتصادي الهش لاقتصاد هذه الدول. وتتسبب نتيجة عدم كفاية الطلب الكلي

على العمل، وتذبذبات الدورات الاقتصادية فيها. وتفسر البطالة الموسمية عدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يظهر فجوات انكماشية، وتُعادّل الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح.

- **البطالة الفنية:** ويظهر هذا الشكل من البطالة في الدول النامية نتيجة التقدم الفني الذي ينتج عنه إحلال الآلات والمعدات الإنتاجية الحديثة محل القديمة. مما ينتج عنه الإستغناء عن عدد من العمالة نتيجة أن التقدم التقني هذا لا يحتاج إلا لعدد محدود من العمالة. وبسبب أن قدرة العمالة في تلك الدول تعد محدودة فلا يتم الاعتماد عليها في أداء الأعمال على الآلات الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى وجود تصنيف آخر للبطالة في الدول النامية، وهو: **البطالة الجزئية**، وهي تعنى عمل العمالة لساعات أقل مما يمكنهم القيام به؛ و**البطالة المفتوحة**، وتعنى وجود عماله لديها القدرة والرغبة للعمل ولا يجدون فرص عمل مناسبة (ILO, 2023: 33).

وترتفع معدلات البطالة في الدول النامية نتيجة لعدة أسباب سيتم تناولها بالمناقشة والتحليل.

2-2 أسباب انتشار البطالة في الدول النامية:

توجد عدة أسباب لاتساع حجم البطالة في الدول النامية، أهمها:

- **نقص الاستثمارات:** وهي تُعد سمة أساسية في اقتصاد الدول النامية، وهو من أبرز الأسباب التي تعمل على انتشار البطالة في هذه الدول. حيث قامت باتباع سياسات لتقييد النظام المالي والمصرفي لتوجيه الإئتمان كسياسة الكبح المالي، ووضع حداً أقصى له، وإجبار البنوك بحجز احتياطي إلزامي معين. كل هذا من شأنه تخفيض معدلات الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال للخارج وهذا أدى إلى نقص التشغيل وزيادة معدلات البطالة في تلك الدول.

- **الزيادة السكانية:** التي تتميز بها الدول النامية، فالزيادة المتطردة في أعداد السكان تُمثل عبأً على سوق العمل فيها، وخاصةً لأن التركيب الديموغرافي للسكان في هذه الدول يتمتع بتزايد عدد الأطفال وكبار السن.

وجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يأتي نصف النمو السكاني في العالم من الآن حتى عام 2050، وفقاً للتقدير القومي للأمم المتحدة، في 8 دول نامية هي: الهند؛ ونيجيريا؛ وباكستان؛ والكونغو الديمقراطية؛ وإثيوبيا؛ وتنزانيا؛ واندونيسيا؛ ومصر. وتكون الفئة التي تتراوح أعمارهم من (15-24). أما في أفريقيا فتتوقع الأمم المتحدة أن السكان في الفئة العمرية (25-64) تنمو بوتيرة أسرع من أي فئة عمرية أخرى. وبزيادة عدد الأفراد في سن العمل هذا سيمثل عبأ على سوق العمل وهذا بدوره يرفع معدلات البطالة في الدول النامية (22: United Nations (UN), 2023).

- انخفاض التراكم الرأسمالي في الدول النامية فزيادة عدد سكانها لا يصاحبه زيادة أكبر في التراكم الرأسمالي مما يزيد حجم البطالة فيها.

- ارتفاع مستويات الديون المتصاعدة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على إقامة استثمارات، مما يرفع معدل البطالة فيها.

ويتضح من التحليل السابق للبطالة في الدول النامية من حيث مفهومها وأشكالها وأسباب انتشارها، أنه من أهم أسباب انتشار البطالة في هذه الدول هو اتباعها سياسات تعرقل الاستثمارات فيها، وأهمها سياسة الكبح المالي. وعليه سيتم إبراز دور الكبح المالي في رفع معدلات البطالة في الدول النامية فيما يلي.

3- دور الكبح المالي في رفع معدلات البطالة في الدول النامية:

اتجهت معظم دول العالم وخاصة الدول النامية إلى تطبيق سياسة الكبح المالي للتحكم في أنظمتها المالية والمصرفية نتيجة اتساع حجم التضخم فيها، وكان ذلك من خلال احتكار الحكومة ملكية المؤسسات المالية، والتدخل المتزايد في أعمال الجهاز المصرفي. ومن أجل ذلك قامت حكومات هذه الدول بتحديد أسعار الفائدة فيها؛ وتوجيه الإئتمان لجعل النظام المالي والمصرفي يمول التنمية الاقتصادية فيها، حيث إن حركة النشاط الاقتصادي تتأثر بتغيرات سعر الفائدة لما لها من تأثير على قرارات المستهلكين عن طريق توزيع دخولهم بين الإنفاق والإدخار. كما يؤثر على القرارات الاستثمارية للمستثمرين في توجيه محافظهم الاستثمارية (سلام الجوراني، 2011: 10).

وعليه قامت حكومات الدول النامية بفرض مجموعة قوانين وضوابط كمية ونوعية على النظام المالي بما لا يسمح للوساطة المالية بتوظيف قدراتها الخاصة. فيما

يُعرف بسياسة الكبح المالي التي سادت أيضاً أنظمة الصرف في هذه الدول، وخاصة نظام الصرف الثابت نتيجة تقلبات سعر الصرف، التي سببت عجزاً في مركز النقد الأجنبي. وهذا ما يُحمّل البنوك التجارية خسائر كبيرة نتيجة انكشاف المعاملات الخارجية، والدخول في التزامات غير متوقعة بسبب التغيرات في سعر الصرف. كل هذا بالتزامن مع معاناة الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم التي عملت على تآكل القيم الحقيقية للأرصدة النقدية فيها. وهذا بدوره أدى إلى حدوث تعثر مالي لمعظم المؤسسات المالية وارتفاع معدلات الديون المعدومة فيها، مما قلل ربحية البنوك بالجهاز المصرفي.

وعليه توجد عدة دوافع لاتباع الدول النامية لسياسة الكبح المالي، وأبرزها (سامر فخري، أسو قادر، 2016:367):

- أوضاع القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول: حيث عانت أغلب الدول النامية من عدة مشكلات منها، الإهمال وغياب الكثير من الخدمات والأدوات المالية، فيما يعني عدم تمتع أفرادها بالشمول المالي. كما أن الأسواق المالية في تلك الدول يسود فيها احتكار القلة من وحدات الوساطة المالية للأنشطة المالية المختلفة في ظل إنعدام الرقابة المالية الفعالة. هذا بالرغم من التطور في المجال المصرفي وظهور الابتكارات المالية والرقمنة، إلا أن هناك في بعض الدول النامية سوء لإستخدام هذه الابتكارات. وكذلك عدم وجود شفافية مالية بما يزيد من درجة المخاطرة في إجراء المعاملات المالية.

- المنافسة الكبيرة بين البنوك بالجهاز المصرفي لتحفيز الأفراد على التخلي عن السيولة وإيداع مدخراتهم لديهم من خلال رفع أسعار الفائدة الإسمية إلى حدٍ يتعدى سعر الفائدة الحقيقي التوازني، مما يدفع السلطة النقدية إلى وضع حدود قصوى على أسعار الفائدة الإسمية.

- الحاجة الملحة للدول النامية لتمويل العجز في الموارد؛ والمشروعات العامة الكبرى بأقل التكاليف. حيث إن محدودية الموارد المتاحة لها وعجز الأسواق المالية، وخاصة القطاع المصرفي عن القيام بتمويل التنمية الاقتصادية فيها، أجبر تلك الدول على اتباع سياسة الكبح المالي كوسيلة توفر تمويلاً منخفض التكلفة لسد عجز الموازنة العامة لها.

- اتبعت معظم الدول النامية سياسة الكبح المالي، وخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة اتساع انتشار النشاط المالي غير الرسمي بجانب الرسمي الأمر الذي نتج عنه حالة من الإزدواجية المالية. وعليه فكانت أسس تحديد أسعار الفائدة داخل السوق المالية الرسمية مختلفة عن الأسس التي يتم تحديدها في غير الرسمية، لأنها تتحدد بطريقة الإدارة المركزية، وتظل جامدة بعض الشيء لفترات طويلة. هذا بالإضافة إلى ضحالة القطاع المالي في الدول النامية الذي يتميز بعدم وجود خدمات مالية شاملة وعدم تنوع الأدوات المالية المقدمة، وخاصة في المناطق الريفية.

- قامت بعض الدول النامية باستخدام الكبح المالي لمواجهة التضخم المرتفع فيها، من خلال وضع عدة قيود وضوابط على النشاط المالي. حيث تأثر القطاع المالي للدول النامية، وخاصة الدول العربية بالتقلبات المالية التي شهدتها بعض الدول المتقدمة وتعرضها لحالات إفلاس، وإندماج البنوك فيها كان محدوداً وهذا نتيجة الإرتباطات المحدودة للقطاع المالي بالمنطقة العربية - وفقاً لصندوق النقد العربي. هذا بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات الملاءة المالية للقطاع المالي العربي التي تحققت من خلال الجهود الكبيرة المبذولة من قِبَل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال السنوات الأخيرة الماضية لتعزيز متانة القطاع المالي العربي. ولعل دولة الجزائر تعتبر أبرز الدول العربية التي اتبعت سياسة الكبح المالي، حيث قامت دولة الجزائر باتباعها على المنظومة المالية والمصرفية بها بهدف ضمان توفير التمويل اللازم للاقتصاد، وذلك في الفترة (1972-1985) لإعادة الهيكلة والإصلاحات المالية، فقامت بإحكام سيطرتها على النظام المالي بها بشكل عام. وقد أركزت هذه الإصلاحات على بعض المبادئ منها: (تدعيم الرقابة من خلال إجبار المؤسسات على فتح حسابين؛ وتدعيم عملية تعبئة الموارد المالية؛ وإلغاء التمويل الذاتي لإتاحة الفرصة للحكومة لتطبيق التخطيط المركزي؛ ومنع المؤسسات المالية من التعامل في منح القروض).

وقد أدى ذلك إلى حدوث إهمال لدور البنوك التجارية كوسيط مالي يعبىء الإدخار طويل الأجل، واعتبارها مجرد صناديق تنمية للمؤسسات العامة لتوفير التمويل الذي تطلبه الدولة دون البحث عن الربحية والعائد. وبالنسبة لفترة ما بعد الإصلاح المالي قد أثبتت أن الكبح المالي عمل على تقييد حرية الجهاز المصرفي في منح الإئتمان. كل هذا أثر بالسلب على عملية التنمية في الجزائر من خلال التأثير السلبي على الاستثمار، وهذا نتج عنه

عدة مشكلات اقتصادية أبرزها زيادة معدل البطالة في الدولة (سمية هاشم، سلوى نصبة، 2022: 56-60).

كذلك دولة إندونيسيا التي اتبعت سياسة الكبح المالي بشكل واسع، حيث سيطر بنك إندونيسيا وحده على نحو 35% من الأصول الإجمالية للقطاع المالي. كما سيطرت الخمس بنوك الكبرى المملوكة للدولة بالكامل على نحو 40% منها، وكذلك وضعت أسقف إئتمانية محددة إدارية. كما قدم بنك إندونيسيا قروض مباشرة وميسرة إلى بعض الوحدات ذات الأهمية الإستراتيجية. كل هذا ضغط على الاقتصاد الإندونيسي، وقُصص حرية القطاع الخاص في زيادة الاستثمار، وهذا انعكس بالسلب على معدلات التشغيل فيها (International Monetary Fund (IMF), 2023).

وبالرغم من تلك الدوافع السابق ذكرها لتطبيق الدول النامية هذه السياسات التقليدية إلا أنها عملت على تقليص حرية المؤسسات المالية بما لا يسمح لها بمنح الإئتمان بحرية. وهذا ينعكس على الاستثمار، مما يُترجم في زيادة معدلات البطالة. وأيضاً اتسعت دائرة مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الإئتمان، وهذا بدوره يعرقل عمل بعض المشروعات، وخاصة الصغيرة وهذا يعمل على تسريح بعض عمالتها بما يساهم في زيادة نسبة البطالة في الدول النامية. وبذلك فإنه نتج عن اتباع الدول النامية لسياسة الكبح المالي ارتفاع معدل البطالة الذي يصل إلى 8.2% من قوة العمل في هذه الدول ذات الدخل المرتفع، أما الدول منخفضة الدخل يبلغ نحو 21% وهي تلك الدول التي تعاني من ارتفاع الديون فيها. وفي شمال أفريقيا يبلغ معدل البطالة 11.2%، أما أفريقيا جنوب الصحراء 6.3%، وفي الدول العربية بلغت 9.3% عام 2023. وقد نوهت منظمة العمل الدولية عن أنه لا تتمتع العمالة في الدول النامية تلك بحماية اجتماعية كافية نتيجة اتباعها سياسات تعرقل حرية النظام المصرفي وللاصلاح الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى قيام الحكومات النامية بخلق مؤسسات تمويلية خاصة بالقطاعات الحيوية بها (الزراعة، الصناعة) يتم تمويلها بالإحتياطي الإجباري المقطوع من البنوك التجارية. وهذا يؤدي إلى عدم تلبية احتياجات الاستثمار الخاص حيث لا تقدر البنوك التجارية على منح القروض، وهذا يُقلل فرص التشغيل ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي على الدول النامية. وذلك نتيجة التخصيص غير الجيد للموارد المالية المتاحة بنسبة كبيرة منها لدى مؤسسات مالية حكومية، حيث يتم تمويل مشروعات ذات عوائد رأسمالية منخفضة مما ينتج عنه انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة فيها (International Labour Office (ILO), 2023: 39-40).

ونتيجة لذلك فشلت سياسة الكبح المالي في الدول النامية لتحقيق الهدف منها بسبب: (خديجة بورغدة، 2021: 54؛ وفاء شهبون، 2016، 30-31):

- 1- وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة نتيجة وضع أسقف لمعدلات الفائدة الإسمية من قِبَل السلطات النقدية.
- 2- فرض معدل مرتفع لمعامل الإحتياطي القانوني على البنوك في الجهاز المصرفي.
- 3- قيام البنوك المركزية في الدول النامية بإصدار نقدي موجه لتمويل النفقات العامة ومؤسسات تمويل التنمية المحلية المملوكة للدولة، حيث يوجد لدى جميع هذه الدول مؤسسات خاصة لكل قطاع من القطاعات الأولية.
- 4- قيام الحكومات النامية بتمويل النفقات العامة من القروض البنكية وهذا نتيجة لتخصيص الإئتمان التي تفرضه الحكومة على المؤسسات المالية. ويكون ذلك من خلال فرض تمويل القطاعات الحكومية بمعدلات فائدة تفضيلية منخفضة على حساب المشروعات الخاصة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل البنكي، وهذا ساعد على تقليل استيعاب المزيد من العمالة أو تسريح العديد منها. فيما يُعرف بأثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص. فزيادة توجيه القروض للقطاع العام وتلبية الاعتبارات السياسية متزامناً مع ارتفاع نسبة القروض المعدومة (غير المستردة نتيجة عدم أخذ معايير الحيلة المصرفية لمراعاة الملاءة المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية) أثناء وبعد توزيع القروض، قد زادت الضغوط السلبية على ربحية البنوك وعلى القاعدة النقدية لها. ونتج عن ذلك ارتفاع الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على القروض مما قلص رقعة النشاط المصرفي في الدول النامية.
- 5- نتج عن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وارتفاع نسبة الإحتياطي القانوني تقليل حجم الموارد المالية المتاحة للبنوك بما يُعرقل قدرتها على منح الإئتمان والقروض. مما ينعكس بالسلب على جميع القطاعات الاقتصادية، وخاصةً الاستثمار الذي له الدور الكبير في استيعاب العمالة، وهذا بدوره يقلص من قدرة الدول النامية على توفير وظائف لهم بما يساهم في زيادة معدلات البطالة فيها.
- 6- أدى وضع القيود على أسعار الفائدة أيضاً إلى انخفاض التمويل المصرفي وزيادة الاتجاه لإقامة المشروعات كثيفة رأس المال، بالرغم من أن الشكل الأكثر ملائمة للمشروعات الاستثمارية في الدول النامية هي المشروعات كثيفة العمل. وهذا أدى إلى تسريح العمالة وتقليل نسبة التشغيل مما ساعد على زيادة معدل البطالة في تلك الدول.

7- هروب رؤوس الأموال من الأسواق المالية بالدول النامية إلى الأسواق المالية في الدول المتقدمة. وهذا كان له دوراً بارزاً في تخفيض الاستثمارات المحلية وتخفيض معدلات التشغيل فيها. وهذا نتيجة اتجاه الدول النامية إلى القطاع المالي غير الرسمي بالرغم من ارتفاع نسبة المخاطرة فيه. فعرفت هذه الدول عدة أشكال لأنشطة القطاع المالي غير الرسمي كالمرابين ونظم الإئتمان غير الرسمي المضمونة بعقود عمل أو إيجار رسمية credit tied. هذا بدوره ساعد على زيادة هروب رؤوس الأموال إلى أسواق المال الأجنبية التي توفر عائد أكبر ومخاطر أقل مما هو موجود بأسواق المال في الدول النامية التي تفتقر الشفافية في إجراء المعاملات.

8- أدت سياسة الكبح المالي إلى انخفاض العائد على الأصول المالية بالعملة المحلية وهذا دفع إلى التخلي عنها. وبذلك لم تصبح لها فائدة كمخزن للقيمة أو كوسيلة للتبادل وزاد التوجه إلى العملات الأجنبية فيما يعرف بإحلال العملات Currency Substitution.

9- كما أنه قد أدى ارتفاع الضرائب المستترة على العمليات المالية والودائع المصرفية كالإحتياطي القانوني، ونسبة السيولة المبالغ فيها إلى تدنى كفاءة الوساطة المالية في الدول النامية.

10- كذلك أدى اتباع تلك الدول لسياسة الكبح المالي إلى انخفاض العمق المالي بما يُقلل من قدرة الاقتصاد المحلي على تمويل الاستثمارات بداخله، وهذا يُؤثر سلباً على التشغيل فيها.

ويتضح مما سبق أن تطبيق الدول النامية لسياسة الكبح المالي - التي استخدمتها كوسيلة للتحكم في ارتفاع الأسعار والتضخم المستمر والمتزايد فيها ولكنها لم تتمكن من تحقيق هذه الأهداف التي خطت لها - ساهم في زيادة معدلات البطالة فيها. الأمر الذي دفعهم إلى إتخاذ إجراءات إصلاحية عن طريق سياسات التحرير المالي **Financial Liberalization** التي تهدف لإزالة الآثار السلبية للكبح المالي. وهذا يساعد على تحقيق التنمية المالية، وزيادة الإدخار وتحسين حجم ونوعية الاستثمار، مما يرفع النمو الاقتصادي والتشغيل ويقلل معدلات البطالة في تلك الدول.

وتتمثل سياسة التحرير المالي في إزالة جميع أو بعض الحواجز القانونية والإجراءات التنظيمية والإدارية التي تفرضها الدولة على النظام المالي لتعزيز كفاءته من: حساب رأس المال؛ ومعدل الفائدة؛ والإئتمان؛ والمعاملات في السوق

المالية؛ ودخول مؤسسات مالية جديدة للسوق؛ وخصخصة المؤسسات المالية (سمية هاشم، سلوى نصبة، 2022:19).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة اتباع الدول النامية سياسات نقدية موجهة نحو الاستقرار، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي من خلال اتخاذ إجراءات لتحقيق هذا الاستقرار فيها؛ والتي تتمثل في:

- الإجراءات الوقائية: وهي إجراءات لحماية المودعين لدى البنوك، وتصميم هياكل قانونية للحد من المخاطر المالية، وتكون هذه الإجراءات مفيدة لوجود رقابة محاسبية خارجية، تمنع إدارة البنوك من التدليس؛ وتتابع إدارتها.

- الإجراءات العلاجية: وتتم بعد حدوث الأزمات المالية، في شكل تأمين على الودائع بتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني مشكلات مالية لحماية حقوق المودعين فيها وحقوق الملكية للحكومة.

وتتضمن سياسة التحرير المالي (خديجة بورغدة، 2021: 42-43):

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.
- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات وفقاً لقواعد السوق.
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيته أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- سهولة الدخول والخروج من السوق المالية.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات المالية، وزيادة حماية المودعين والمستثمرين.
- تدعيم الرقابة للمحافظة على انضباط السوق المالية.
- تحرير المنافسة البنكية، بالسماح بإنشاء البنوك التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص المحلي و/أو الأجنبي، والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية.
- إلغاء القيود على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، وتشمل عمليات الشراء والبيع التي تتم محلياً ويقوم بها غير المقيمين.
- إلغاء الضوابط على القروض أو الهدايا أو تسوية التركات أو الديون.

- إلغاء القيود على اقتراض البنوك من الخارج، وعلى الودائع الأجنبية.
- إلغاء القيود على الاستثمار المباشر الوارد للدخل أو المتجه إلى الخارج.

وتجدر الإشارة إلى اتباع بعض الدول النامية لسياسة التحرير المالي لتقليل الآثار السلبية للكبح المالي على النمو الاقتصادي ككل، وخاصة ارتفاع معدلات البطالة فيها. وقد كانت تجارب هذه الدول إيجابية؛ ويمكن إبرازها في (نبيلة مرماط؛ نادية علي، 2023، 10-15):

1- التحرير المالي في دولة الجزائر: حيث اتبعت هذه الدولة عدة قوانين لذلك منها "قانون النقد القرضي" عام 2023 الذي اشتمل على منح الإستقلالية للبنك المركزي واعتباره سلطة تنفيذية حقيقية مستقلة عن السلطة المالية؛ وتفعيل دور السوق النقدية في تمويل الاقتصاد الوطني؛ وفتح المجال أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي لمزاولة الأنشطة المصرفية وإنشاء بورصة الجزائر. وقد تم إجراء تعديلات على هذا القانون نتيجة حالات التعثر المالي والمصرفي التي تعرضت لها بعض البنوك بسبب الإسراف في الإئتمان. وقد تمثلت أوجه التعديل في إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية للتحكم في أنشطتها بشكل فعال، وتحقيق الفعالية في استخدام مواردها، والتكفل بكافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي. وهذا أثر إيجابياً علي النمو الاقتصادي فيها حيث انخفض معدل البطالة في الجزائر إلى 9.8% - وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عام 2023- بعد أن وصل إلى 13.4% عام 2021 (International Monetary Fund (IMF), 2023).

2- التحرير المالي في دولة مصر: حيث اتجهت مصر للإصلاح الاقتصادي من خلال عدة خطوات منها: إعادة هيكلة القطاع المالي؛ والتخفيض في العجز المالي؛ وإصدار العديد من التشريعات لدخول البنوك الأجنبية في السوق النقدية لتقليل الأثر السلبي للكبح المالي الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها؛ وزيادة عجز الموازنة لتمويل ديونها، وأيضاً انخفاض معدل النمو فيها، وكان هذا تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (عبير مجاهد، 2015: 116).

3- التحرير المالي بدولة إندونيسيا: التي اتجهت لتطبيق سياسة التحرير المالي مما كان له التأثير الكبير في زيادة معدلات الودائع والإدخار فيها، وساعد على ارتفاع الاستثمار وزيادة نشاط المشروعات الصغيرة التي كانت لا تقدر على الإقتراض، مما رفع معدل التشغيل فيها بنسبة كبيرة الذي بلغ نحو 69.3% من سكانها عام 2023 (World Bank, 2023).

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الدول النامية اتباع سياسة التحرير المالي التي تخلق تنوع في المؤسسات المالية وترفع فعالية المنافسة بينها، وتزيد من كفاءة النظام المالي وتطوره، وتدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي بما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ويقلل من اتساع البطالة في الدولة. ولكن يتعين على هذه الدول اتباع تلك السياسة بدون إفراط حتى لا تؤدي إلى تعثر المشروعات، وخاصة الصغيرة في سداد مديونيتها، وهذا يعود بالسلب على النمو الاقتصادي للدولة.

ويتضح من العرض السابق أن للكبح المالي دوراً كبيراً في زيادة حجم البطالة ويضيق دائرة الاستثمار مما يقلل من حجم النمو الاقتصادي في الدول النامية. وعليه فإن هذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الكبح المالي والبطالة في الدول النامية، وللتأكد من هذا سيتم قياس هذه العلاقة كما يلي.

4- قياس أثر الكبح المالي على البطالة في الدول النامية:

اتضح مما سبق أن الكبح المالي يعمل على اتساع حجم البطالة في الدول النامية، وللتأكد من ذلك يتعين اختيار العلاقة بين الكبح المالي والبطالة في الدول النامية. ولذلك يقدم هذا البحث تقديراً للعلاقة بين البطالة وبين بعض محدداتها والكبح المالي باستخدام نموذج خطي. ولإبراز ذلك سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

1-4 توصيف النموذج:

يتم استخدام نموذج خطي لقياس العلاقة بين البطالة كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه والتي تشمل على بعض محدداته وهي النمو الاقتصادي؛ التضخم؛ والنمو السكاني (Siddeqa. 2021: 22-24)؛ ومؤشر الكبح المالي. ويأخذ النموذج هذا الشكل:

$$Un_{it} = \alpha + \beta_1 Gdp_{it} + \beta_2 Inf_{it} + \beta_3 Pop_{it} + \beta_4 Re_{it} + u_{it} \quad (1)$$

حيث إن: i = هي عدد الدول النامية وهم 15 دولة، و t = عدد السنوات وهي من 2010 حتى 2019.

ويتضح من المعادلة رقم (1) أن المتغير التابع **Un** هو البطالة، وقد عبر عنه البنك الدولي بإجمالي القوة العاملة التي لا تجد عملاً وهي متاحة وتبحث عن فرص عمل بجدية (World Bank, 2023).

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها كالتالي:

- **Gdp = النمو الاقتصادي**، ويُستخدم متوسط نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (طبقاً لتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011) كمؤشر له، وفقاً للبنك الدولي. وهو عبارة عن إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على إجمالي العمالة في هذا الاقتصاد.
- **Inf = التضخم**، وقد استخدم البحث معدل التضخم في الدول النامية للتعبير عنه، وهو عبارة عن معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي⁽³⁾ إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل، كما قاسه البنك الدولي للدول النامية.
- **Pop = النمو السكاني**، وقد تم التعبير عنه بإجمالي عدد السكان في الدول النامية، وفقاً لبيانات البنك الدولي للدول النامية.
- **Re = الكبح المالي**، ومعبراً عنه بإجمالي الإحتياطيات بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي، ويشمل إجمالي الإحتياطيات (حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، واحتياطيات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي في حوزته، وحيازات النقد الأجنبي التي تحت سيطرة السلطات النقدية). علماً بأنه يتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الإحتياطيات في نهاية السنة (31 ديسمبر/كانون الأول) حسب أسعار لندن. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.
- **U = حد الخطأ العشوائي**.

وتشير المعلمة α إلى ثابت المعادلة، أما كل من المعلمات $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ فتعد معالمات المتغيرات المستقلة.

أما بالنسبة للتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على البطالة في الدول النامية كمتغير تابع وفقاً لما تقوله النظرية الاقتصادية، فيكون:

⁽³⁾ يُعرف معامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي، بنسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

- النمو الاقتصادي (Gdp)، وتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر له: فيؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى انخفاض حجم البطالة في الدول النامية، وبالتالي تكون العلاقة بينهما عكسية.
- التضخم (Inf)، واستخدم البحث معدل التضخم السنوي في الدول النامية للتعبير عنه، وتوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة في الدول النامية. فزيادة معدل التضخم تتخفف البطالة والعكس - وفقاً لمنحنى فيليبس- حيث إنه يشير إلى أن النمو الاقتصادي يتزامن مع زيادة التضخم، وهذا النمو يزيد من فرص التشغيل ويقلل معدل البطالة في الدولة.
- النمو السكاني (Pop)، وقد تم التعبير عنه بإجمالي عدد السكان في الدول النامية، وتوجد علاقة طردية بين النمو السكاني وزيادة حجم البطالة في الدول النامية، فكلما زاد عدد السكان زاد حجم البطالة في الدول النامية نتيجة زيادة عدد الأفراد الذين لا يجدون عمل وقادرون على العمل والباحثون عنه بجديه، حيث يتزاحم عدد كبير من السكان على عدد محدود من الوظائف مما يزيد من حجم البطالة.
- الكبح المالي (Re)، وتم التعبير عنه بإجمالي الإحتياطات (بما فيها الذهب، والأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، وتوجد علاقة طردية بين الكبح المالي والبطالة، فكلما ارتفع الكبح المالي بفرض نسب إحتياطي إلزامي كبيرة أدى إلى تعطيل البنوك عن منح الإئتمان مما يعطل المستثمرين عن القيام بالمشروعات المختلفة أو التوسع فيها مما لا يساعد على استيعاب القوة العاملة العاطلة في الدولة وهذا بدوره يرفع من معدلات البطالة فيها (الطيفة لمطوش، أشواق بن قدور، 2023: 133).

ويعتمد البحث على بيانات سلسلة زمنية Panel data لعينة مكونة من 15 دولة نامية في الفترة من 2010 إلى 2019، وهي الفترة التي توافرت فيها معظم البيانات عن دول العينة محل الدراسة لكافة متغيرات النموذج، أي أن عدد المشاهدات 150 مشاهدة. وكذلك يعتمد البحث على بيانات البنك الدولي في جمع بيانات جميع متغيرات النموذج من مؤشرات التنمية العالمية، والموقع الإلكتروني للبنك الدولي، في الحصول على كل من مؤشر الكبح المالي (إجمالي الإحتياطات بما فيها الذهب، والأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، ومؤشر البطالة (إجمالي القوة العاملة التي لا تجد عملاً وهي متاحة وتبحث عن فرص عمل بجديه)، ومؤشر التضخم

(معدل التضخم السنوي)، ومؤشر النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشر النمو السكاني (إجمالي عدد السكان سنوياً).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد قياس المعادلة رقم (1) ظهر في النتائج أن هناك مشكلة الارتباط السلسلي (الارتباط الذاتي) بين قيم حد الخطأ العشوائي (u) عبر الزمن Autocorrelation. ولعلاج هذه المشكلة سيتم استخدام نموذج Auto regression model AR(1)، حيث يعمل فيه المتغير التابع (وهو البطالة) كمتغير مستقل مبطاً لفترة زمنية واحدة (t-1) ويكون رمزه $Un_{i(t-1)}$ ، ليصبح النموذج الخطي المستخدم في هذا الشكل:

$$Un_{it} = \alpha + \beta_1 Gdp_{it} + \beta_2 Inf_{it} + \beta_3 Pop_{it} + \beta_4 Re_{it} + \beta_5 Un_{i(t-1)} + u_{it} \quad (2)$$

ويكون التأثير المتوقع للبطالة المبطاه لفترة زمنية واحدة (Un_{t-1})، كأحد المتغيرات المستقلة، وتم استخدام إجمالي القوة العاملة التي لا تجد عملاً وهي متاحة وتبحث عن فرص عمل بجدية في الدول النامية مبطاً لفترة زمنية واحدة للتعبير عنه. فمن المتوقع أن تكون العلاقة بين هذا المتغير المستقل وبين البطالة في الدول النامية طردية، حيث إنه عندما تزداد قيمتها في الفترة t-1 تزداد قيمتها في الفترة t.

2-4 نتائج التقدير:

تستخدم الدراسة البيانات المجمعة - كما سبق ذكره، ويتم استخدام البيانات المجمعة إما من خلال نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model (REM). ويمثل نموذج الآثار الثابتة (FEM) أثر كافة المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن ولا يتم دمجها داخل النموذج، والتي تختلف لكل دولة من دول العينة. وكذلك يفترض نموذج الآثار الثابتة أن الاختلافات عبر مفردات العينة (الخمس عشرة دولة نامية) يتم التعبير عنها من خلال الاختلافات في ثابت المعادلة. وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية (REM) فهو يعتبر أن الثابت يتوزع عشوائياً لجميع مفردات العينة (الدول) (Gujarati, 2003: 640-651).

ولكي يمكن اختيار أحد النموذجين لإتمام القياس يتم إجراء اختبار هوسمان Hausman، الذي تتمثل فروضه في (Baltagi, 2005: 13-19):

- فرض العدم: $COV(x, e) = 0$ ، أي أنه لا يوجد هناك ارتباط بين المتغير أو المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، وفي هذه الحالة يكون الأفضل استخدام نموذج الآثار العشوائية.
- أما الفرض البديل: $COV(x, e) \neq 0$ ، أي يوجد ارتباط بين المتغير أو المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، ومن ثم يعتبر نموذج الآثار الثابتة أفضل.

فإذا أظهرت نتائج الإختبار أن قيمة الاحتمال Prob. لإحصائيته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ويتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (REM). أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 فإنه يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) (مجدي الشوربجي، 2011: 16-20). وتتخلص نتائج اختبار Hausman للنموذج في هذا الجدول:

الجدول رقم (4-1)
نتائج اختبار هوسمان Hausman للنموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.289567	4	0.1214

ويتضح من الجدول السابق أنه سيتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (REM) لتقدير النموذج، حيث إن احتمال إحصائية اختبار Hausman يأخذ قيمة أكبر من 0.05 فهو يساوي 0.1214.

وكذلك تم استخدام اختبار وايت العام White's General للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ من عدمه. وتتمثل فروض هذا الاختبار في:

- فرض العدم: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity.

- **الفرض البديل:** عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي
Heteroscedasticity.

فإذا اتضح من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال Prob. لإحصائيته أكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة ويجب علاجها. وتتلخص نتائج الاختبار للنموذج في الجدول رقم (2-4):

الجدول رقم (2-4)

نتائج اختبار وايت العام White's General للنموذج

White's test for heteroscedasticity	
chi ² (20)	7.100931
Prob. chi ²	0.2047

وتُظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05 فهي تساوي 0.2047 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي heteroscedasticity في النموذج المستخدم، ولذلك سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج في هذا الجدول:

جدول رقم (3-4)
نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	1.514906	2.387927	0.0185
Gdp	-0.012937	-1.037132	0.3017
Inf	-5.43E-05	-2.008196	0.0085
Pop	3.29E-09	2.419340	0.0170
Re	3.87E-12	1.93957	0.0190
Un(t-1)	0.971359	86.50666	0.0000

R-squared	0.948886
Adjusted R-squared	0.948282
F-statistic	1629.103
Prob. (F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson stat	1.995

ويمكن تفسير نتائج التقدير بالجدول السابق كما يلي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج من هذا الجدول إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوي 1.514906، وهذا يعني أن حجم البطالة في الدول النامية يرتفع بمقدار 1.514906 عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (مؤشر النمو الاقتصادي، ومؤشر التضخم، ومؤشر النمو السكاني، ومؤشر الكبح المالي، ومؤشر البطالة المبطل لفترة زمنية واحدة) مساوية للصفر.

كما تُظهر النتائج السابقة أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والبطالة في الدول النامية، حيث إنه عندما يرتفع النمو الاقتصادي بمقدار الوحدة تنخفض معه البطالة بنحو 0.012937، بسبب أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج يؤدي إلى انخفاض حجم البطالة في الدول النامية، وهذا يتفق مع ما تقوله النظرية الاقتصادية. وتعد هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

كما تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الدول النامية، فإذا ارتفعت معدلات التضخم بمقدار الوحدة يؤدي هذا إلى انخفاض حجم البطالة فيها

بنحو $5.43E-05$ ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما يتضح من النتائج أن التضخم متغير مستقل معنوي التأثير إحصائياً على البطالة عند مستوى معنوية 5%.

وتشير النتائج السابقة أيضاً إلى أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني والبطالة في الدول النامية، حيث إنه عندما يرتفع النمو السكاني بمقدار الوحدة يزداد حجم البطالة بمقدار $3.29E-09$ في الدول النامية، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية. علماً بأن هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

أما الكبح المالي فيتضح من النتائج أنه يرتبط طردياً بالبطالة في الدول النامية، حيث إنه إذا ارتفع الكبح المالي في الدول النامية بمقدار الوحدة يرتفع حجم البطالة بنحو $3.87E-12$ ، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، لأنه باتساع انتشار الكبح المالي في الدول النامية يؤدي إلى تعطيل البنوك عن منح الإئتمان مما يعطل المستثمرين عن القيام بالمشروعات المختلفة أو التوسع فيها مما لا يساعد على استيعاب القوة العاملة العاطلة في هذه الدول، وهذا بدوره يرفع من معدلات البطالة فيها. كما أن هذا المتغير المستقل له تأثير معنوي إحصائياً على البطالة في الدول النامية عند مستوى معنوية 5%.

كذلك يتضح من النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية بين مؤشر البطالة المبطلأ لفترة زمنية واحدة في الفترة $t-1$ وقيمته في الفترة t . فإذا ارتفعت البطالة في الفترة $t-1$ بمقدار الوحدة، ترتفع قيمتها في الفترة t بمقدار 0.971359 ، في حالة ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. ويعد مؤشر البطالة المبطلأ لفترة زمنية واحدة متغير معنوي التأثير إحصائياً على البطالة عند مستوى معنوية 5%.

وبالنسبة لقيمة R^2 فهي تساوي 0.948886 أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج وهي: (النمو الاقتصادي، والتضخم، والنمو السكاني، والكبح المالي، البطالة مبطلأ لفترة زمنية واحدة) تُفسر نحو 94.888% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو البطالة. كما أن قيمة $Adjusted R^2$ تكاد تساوي قيمة R^2 وهي 0.948282 أي 94.82%. كما يلاحظ أن قيمة F -statistic مرتفعة، باحتمال يساوي 0.00000 ، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم معنوي، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على البطالة في الدول النامية خلال فترة الدراسة.

أما قيمة Durbin-Watson فهي تساوي 1.995 وهذا يعني أن القياس قد يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين قيم حد الخطأ (u) عبر الزمن عند مستوى معنوية 5% (حيث إن قيمة DW تقع في منطقة القبول)، أي أن قيمة حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن.

ويتضح من العرض السابق أن هناك علاقة طردية بين الكبح المالي واتساع حجم البطالة في الدول النامية، حيث يثبت قياس هذه العلاقة أنه يؤثر تأثيراً إيجابياً على اتساع حجم البطالة في الدول النامية، وأن هذا التأثير يكون معنوياً إحصائياً.

وبذلك يتوصل البحث إلى أن الكبح المالي واتساع دائرته في الدول النامية يعمل على زيادة معدلات البطالة فيها، لأنه يُعزّل التوسع في الاستثمار نتيجة وضع قوانين وحدود للإلتزام، وهذا بدوره يُقلل من إتاحة فرص للتشغيل، ويرفع معدل البطالة في الدول النامية. مما يحقق فرضية البحث وهي: "يؤدي الكبح المالي إلى زيادة معدلات البطالة في الدول النامية".

• الخلاصة:

استعرض هذا البحث تحليلاً للكبح المالي بدايةً بمفهومه؛ ومظاهره؛ وأدواته المختلفة، وأسباب انتشاره؛ والآثار الناتجة عنه. وكذلك قدم البحث تحليلاً للبطالة في الدول النامية من خلال عرض مفهومها؛ وأشكالها؛ وأسباب انتشارها في الدول النامية. وأيضاً أبرز هذا البحث دور الكبح المالي في زيادة معدلات البطالة في الدول النامية، وقدم نموذجاً قياسياً لإختبار أثر الكبح المالي على البطالة في الدول النامية.

وتوصل البحث إلى أن الكبح المالي يساعد على زيادة معدلات البطالة في الدول النامية. وكان عليها اتباع سياسة للتحرير المالي لتخفيض الآثار السلبية للكبح المالي عليها. علماً بأنه يجب اتباع هذه السياسة تحت رقابة الحكومة حتى لا تأتي بتأثير عكسي على تلك الدول.

التوصيات

1- يتعين على الدول النامية التخلي عن سياسة الكبح المالي تدريجياً حتى لا يتأثر اقتصادها سلباً، ويتم ذلك من خلال اتجاهها إلى استخدام سياسات التحرير المالي.

2- عدم اللجوء الكامل لسياسة التحرير المالي للدول النامية إلا في ظل رقابة حكوماتها، حتى لا يكون تأثيرها عكسياً عليها. بوضع قواعد تنظم تنفيذ هذه السياسة وعدم التمادي في استخدامها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2022)، "مؤشر البطالة"، جمهورية مصر العربية.
- <http://www.campas.gov.eg> .
- أنور النقيب (2021)، "العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية التجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص: 1115-1144 جمهورية مصر العربية.
- خديجة بورغدة (2021)، "أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لتونس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بديحي - جيجل - القطب الجامعي تاسوست، الجزائر.
- راوية محسوب (2016)، "ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية- دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية"، *مجلة المجمع العلمي المصري*، المجلد 91، العدد 91، ص: 191-260، مصر.
- سامر فخري؛ أسو قادر (2016)، *الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير في العراق للمدة 1998-2011*، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 34، ص: 363-393، العراق.
- سلام الجوراني (2011)، "فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير أسعار الفائدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- سمية هاشم، سلوى نصبة (2022)، دور سياسات التحرير المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر 1990-2020"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- صندوق النقد الدولي (2008)، *معجم مصطلحات صندوق النقد الدولي*، الطبعة الثالثة، واشنطن.

- عبير مجاهد (2015)، "البطالة في مصر وتأثيرها بأحداث المرحلة الإنتقالية بعد ثورة يناير 2011، المجلة العلمية لقطاع كليات جامعة الأزهر، العدد 11، ص ص: 95-142، جمهورية مصر العربية.
- لطيفة لمطوش، أشواق بن قدور (2023)، "سياسات الكبح المالي ودورات النمو الاقتصادي في الدول النامية: تقارب أم تباعد؟ دراسة حالة الجزائر والسعودية"، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد دراية، المجلد 11، العدد 3، ص ص: 128-148، الجزائر.
- مجدي الشوربجي (2011)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2023):

idsc.gov.eg.

- نبيلة مرماط (2023)، "تجارب إيجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر.
- نسرين بدوي (2022)، "الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد 36، العدد 3، ص ص: 167-220، مصر.
- وفاء شهبون (2016)، "التحرير المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Baltagi, Badi (2005). **Econometric Analysis of Panel Data**, Third edition, John Wiley & Sons Ltd, England.
- Fry, Maxwell (1995). "Financial Development in Asia: some analytical issues", **Asian-Pacific Economic Literature**, Vol. 9, Issue. 1, Pp: 40-57.

<https://doi.org/10.1111/j.1467-8411.1995.tb00103.x>

- Godfrey, M. (1986). “Global Unemployment”, the new challenge, **International Labor Organization**, Geneva.
- Gujarati, Damodar (2003). **Basic Econometrics**, Fourth edition, McGraw Hill, United States of America.
- International Monetary Fund (IMF) (2023). Statistical Appendix, **IMF**, Middle East and Central Asia.
- International Labor Organization (ILO) (2015). “National Employment Policies: A Guide for Workers’ Organizations: Collecting and analyzing data on labor market”, **International Labor Organization**, Geneva.
- _____ (2022). “Global Employment Trends for Youth 2022”, **International Labor Organization**, Geneva.
- _____ (2023). “The value of essential work”, World Employment and Social Outlook, **International Labor Conference, International Labor Organization**, Geneva.
- King, Robert and Levine, Ross (1997). “Finance, entrepreneurship and growth: theory and evidence”, **Journal of Monetary Economics**, Vol. 32, Pp: 513-542, North-Holland.
- Michnnon, Ronald (1973). “Money and Capital economic development”, **The booking Institution**, Washing ton.
- Reinhart, Carmen; Kirkegaard, Jacobf and Sbrancia, M. (2011). “Financial Repression”, **International Monetary Fund (IMF)**, F&D Magazine.

<https://www.imf.org> .

- Siddqa, Ayesha (2021). “Determinants of Unemployment in selected Developing Countries: A Panel Data Analysis”, **Journal of Economic Impact**, vol. 3, No. 1, Pp.: 19-26, Pakistan.
- United Nations (2023). “**Decent Work and Social Protection: Putting Dignity in Practice for All**”, United Nations, New york.

<https://www.un.org>

- World Bank (2019). “The changing Natural of Work”, **world Development Report 2019**, World Bank, Washing ton.
- _____ (2023). “World Development Indicators”, **Oxford University Press**, Washing ton.
<http://data.albankaldawli.org>.
- World Bank (2023). “World Development Indicators”, **Oxford University Press**, Washing ton.
<http://data.albankaldawli.org>.